

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٧ وما بعده

موجز

يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية والموارد الأخرى لعام ٢٠١٧ وما بعده، فضلاً عن موجز للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى الواردة في عام ٢٠١٦ لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. واستجابة لقراري المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٦، يعرض هذا التقرير جهود البرنامج الإنمائي لتوسيع قاعدة الجهات المانحة واجتذاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد.

ارتفع مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ بنسبة ٨ في المائة، إذ بلغ ٤,٨٦٦ بلايين دولار، مقارنة بمبلغ ٤,٤٨٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٥. بيد أن المساهمات في الموارد العادية تراجعت بنسبة ١٢ في المائة، إلى ٦١٨ مليون دولار من ٧٠٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وساهم ٥٣ شريكا في الموارد العادية في عام ٢٠١٦، أي بزيادة شريكين عن عددهم البالغ ٥١ شريكا في عام ٢٠١٥، بما في ذلك الشريك غير الحكومي "شبكة الابتكارات اليابانية Japan Innovation Network"، الذي يساهم لأول مرة. وارتفع مجموع المساهمات المقدمة للموارد الأخرى بنسبة ١٢ في المائة من ٣,٧٨٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٢٤٨ بلايين دولار. وفي عام ٢٠١٦ بلغت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى ١٣ إلى ٨٧، مقابل ١٦ إلى ٨٤ في عام ٢٠١٥.



وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٨٩ مليون دولار، أي ٤٨ في المائة من الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٧. ورهنا بالتأكيدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء، ومدى التقلبات في أسعار الصرف، يُتوقع أن تبلغ الموارد العادية في عام ٢٠١٧ ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، أي بتراجع بما يعادل ١٨ مليون دولار عن المستوى المسجل في عام ٢٠١٦، مع تسجيل انخفاض في الموارد العادية للسنة الرابعة على التوالي. وسيزيد استمرار الاتجاه التنافسي للموارد العادية من تقييد قدرة البرنامج الإنمائي على كفاءة فعالية التنمية على الصعيد العالمي وانتقاء خيارات واستثمارات تطلعيه واستراتيجية.

عناصر لاتخاذ قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علما بالوثائق DP/2017/30، و Add.1، و DP/2017/31؛
- (ب) والإشارة إلى أهمية الموارد العادية التي لا تزال تشكل حجر الأساس للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج، وخاصة البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، ولتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها؛
- (ج) وحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد الأخرى العادية والمرنة مثل نوافذ التمويل الجديدة، بالنظر إلى أن المزيد من التخفيضات في الموارد العادية قد يعرض للخطر قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة؛
- (د) والإشارة إلى أهمية امكانية التنبؤ بالتمويل وتقديم المدفوعات في حينها والتفقد بالتعهدات المتعددة السنوات، لتجنب القيود على السيولة في الموارد العادية؛
- (هـ) وحث الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد في الموارد العادية لعام ٢٠١٧ على القيام بذلك، وتشجيع الدول الأعضاء التي لم تسهم في الموارد العادية في الماضي إلى النظر في المساهمة فيها؛
- (و) والإشارة إلى القرار ٣٠/٢٠١٣، وحث جميع البلدان المستفيدة من البرامج على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب؛
- (ز) وحث الدول الأعضاء على الالتزام بالتعهدات المتعددة السنوات وبالجدول الزمني للمدفوعات؛
- (ح) وحث الدول الأعضاء على مواصلة حوارها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التحول من الموارد العادية الأكثر تخصيصا إلى موارد أخرى أقل تقييدا/تخصيصا.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - الاتجاهات العامة للموارد ومعلومات مستكملة عن الأداء في عام ٢٠١٦
٤	ألف - المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٥	باء - المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٧	جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١	ثالثاً - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٧
١٢	رابعاً - التحوّل من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصاً
١٣	خامساً - تنويع الشراكات
١٦	سادساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
١٨	سابعاً - الاستنتاج

أولا - مقدمة

- ١ - وفقا لما هو منصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨، يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٧، وموجزا للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى الواردة في عام ٢٠١٦.
- ٢ - ففي القرارين ١٦/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٦، لاحظ المجلس التنفيذي بقلق بالغ التراجع المتواصل للمساهمات في الموارد العادية وتزايد الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى، وأكد على أن الموارد العادية أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولاية البرنامج الإنمائي. وشجع المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة تعبئة الموارد العادية والموارد الأخرى لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقرا والأكثر ضعفاً. وطلب المجلس إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكشاف حوافز وآليات بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على إعطاء الأولوية للمساهمات في الموارد العادية والتحول إلى الموارد الأخرى الأقل تقييدا، تماشيا مع الخطة الاستراتيجية.
- ٣ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن اتجاهات التمويل من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، وحالة المساهمات الواردة في عام ٢٠١٦، وعن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٧ وما بعده. وهو يغطي أيضا الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي للحفاظ على مستوى الموارد العادية وعكس اتجاهها التنافسي؛ والتحول من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا؛ وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.
- ٤ - وأخيرا، يقدم التقرير معلومات عن حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثانيا - الاتجاهات العامة للموارد ومعلومات مستكملة عن الأداء في عام ٢٠١٦

ألف - المساهمات الإجمالية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٥ - بلغت المساهمات الإجمالية مبلغا قدره ٤,٨٦٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، مقابل مبلغ ٤,٤٨٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٥، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة. وانتقلت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى من ١٦:٨٤ في عام ٢٠١٥ إلى ١٣:٨٧ في عام ٢٠١٦.
- ٦ - وما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة ذات مصادر تمويل متعددة، إذ تُحشد الموارد من مجموعة واسعة من الشركاء. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، انخفض إجمالي المساهمات من ٤,٨٢ بلايين دولار إلى ٤,٤٨ بلايين دولار، ولكنه عاد للارتفاع من جديد ليبلغ ٤,٨٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة نفسها، أخذت مصادر التمويل كحصة من مجموع التمويل في التحول.
- ٧ - ومن إجمالي المساهمات الواردة في عام ٢٠١٦، مولت حكومات البلدان المانحة ٤٣ في المائة منه (انخفاض مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢)؛ ومولت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ٢٠ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ١٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢)؛ ومولت الصناديق الرأسية ١٨ في المائة (انخفاض مقارنة بنسبة ١٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢)؛ وموّل صندوقا

النقدية المشتركين التابعين للأمم المتحدة ٧ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢)؛ ومول الاتحاد الأوروبي ٧ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢)؛ ومول القطاع الخاص، والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى مجتمعة ٥ في المائة (انخفاض مقارنة بنسبة ٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢). ويبين الشكل ١ أدناه الاتجاه العام للموارد حسب مصادر التمويل.

الشكل ١

الاتجاه العام للموارد حسب مصادر التمويل، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



باء - المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - تشدد العديد من قرارات المجلس التنفيذي^(١) على أهمية توافر الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ تظل هذه الموارد حجر الأساس للمنظمة وتشكل ركيزة داعمة لأشد البلدان فقرا. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية على وجود قاعدة تمويل مستدامة.

٩ - وتتيح الموارد العادية للبرنامج الإنمائي الاستثمار في نظم المساءلة والشفافية وضمان الجودة، بما في ذلك الوظائف الرقابية كمراجعة الحسابات والتحقق والتقييم، وكذلك التنسيق في منظومة الأمم

(١) أعيد تأكيد القرارين ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣ في القرارات اللاحقة ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٢ و ٢٤/٢٠٠٣ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٠/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١ و ١٠/٢٠١٢ و ١٣/٢٠١٣ و ٢٤/٢٠١٤ و ١٦/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٦.

المتحدة الإنمائية. ويقيد تراجع الموارد العادية قدرة البرنامج الإنمائي على كفاءة فعالية التنمية على الصعيد العالمي والقيام باختيارات واستثمارات تطلعية واستراتيجية. وأعرب المكتب التنفيذي عن قلقه إزاء الآثار السلبية لانخفاض التمويل، لا سيما على قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية، وكفاءة الفعالية في التنمية، وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية للمكاتب القطرية؛

١٠ - وظلت المساهمات في الموارد العادية تنخفض منذ عام ٢٠١٣ بمعدل متوسطه ١١ في المائة أو بما يعادل مبلغ ٩٢ مليون دولار سنويا. وفي عام ٢٠١٦، انخفضت المساهمات بنسبة ١٢ في المائة لتبلغ ٦١٨ مليون دولار، مقابل ٧٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، بسبب آثار انخفاض المساهمات وخسائر صرف العملات الأجنبية (انخفاض صاف يعادل ٢٣ مليون دولار، تعوضه فائدة قدرها ٧ ملايين دولار من برنامج الصناديق التحوطية). وانخفضت المساهمات النقدية المقدمة من الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية بنسبة ١٠ في المائة، لتبلغ ٢٨ مليون دولار (مقابل ٣١ مليون دولار في عام ٢٠١٥). وبلغ إجمالي المساهمات العينية المقدمة من الجهات المانحة ١٩ مليون دولار (مقابل ١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥).

١١ - وفي عام ٢٠١٦، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات في الموارد العادية من ٥٢ دولة عضوا، ومن "شبكة الابتكارات اليابانية Japan Innovation Network"، وهي مساهم غير حكومي لأول مرة. ويشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الذين زادوا مساهماتهم في الموارد العادية في عام ٢٠١٦، بما في ذلك حكومات ألمانيا وأيسلندا وإيطاليا وجمهورية كوريا والسويد والمملكة العربية السعودية وهولندا^(٢).

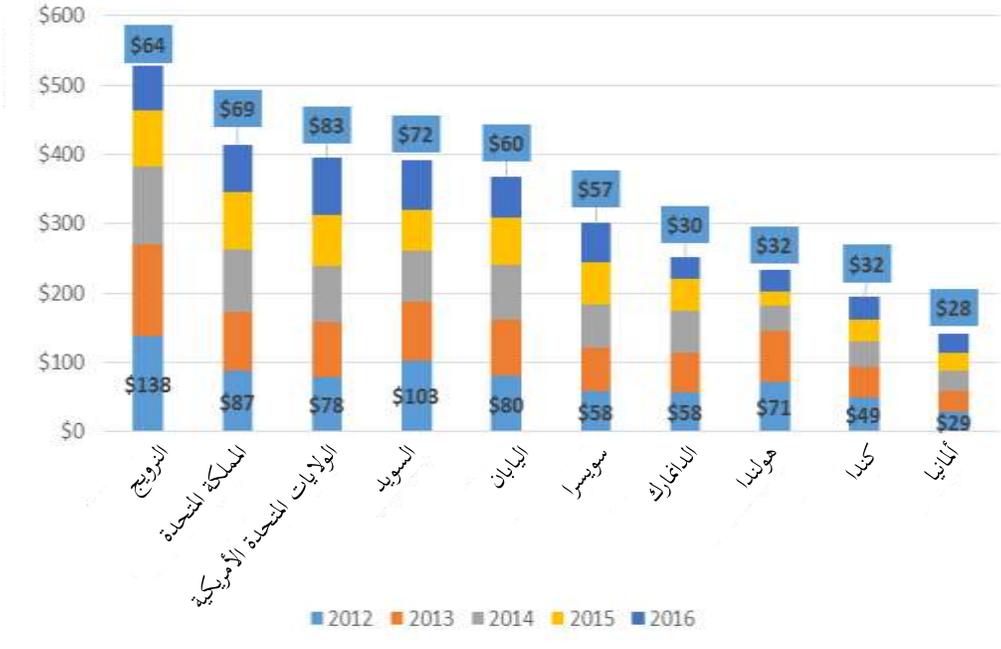
١٢ - وكان أكبر المساهمين في الموارد العادية في عام ٢٠١٦ حكومات البلدان التالية أسماؤها بالترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والمملكة المتحدة، والنرويج، واليابان، وسويسرا، وكندا، وهولندا، والدانمرك، وألمانيا. وحافظت حكومات الاتحاد الروسي وتركيا والصين والمملكة العربية السعودية والهند على مساهماتها التي تزيد قيمتها على مليون دولار في الموارد العادية في عام ٢٠١٦.

١٣ - وسلّم المجلس في عدة قرارات بأن عددا محدودا من الدول الأعضاء تسهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب من البرنامج الإنمائي مواصلة استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، ودعم الجهات المانحة في زيادة مساهماتها في الموارد العادية. ويبين الشكل ٢ البلدان المانحة العشرة الأكثر مساهمة في الموارد العادية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، بلغت مساهمات هذه الجهات المانحة الأكثر مساهمة ٨٥ في المائة من مجموع الموارد العادية.

(٢) زادت اليابان مساهمتها بالعملة المحلية لعام ٢٠١٦، على الرغم من أن تقلبات أسعار الصرف أدت إلى انخفاض في قيمة المبلغ بدولارات الولايات المتحدة. وسُجلت الشريحة الإضافية للهند المخصصة لعام ٢٠١٦، والتي وردت في آذار/مارس ٢٠١٧، كمساهمة في عام ٢٠١٧.

الشكل ٢
البلدان المانحة العشرة الأكثر مساهمة في الموارد العادية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى
عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤ - تُخصص الموارد الأخرى لمواضيع وبرامج وأنشطة محددة، وتمثل مكملاً بالغ الأهمية لقاعدة الموارد العادية. وبلغ إجمالي المساهمات في الموارد الأخرى، المتأتية من تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، وخدمات الدعم التي تُستردُّ تكاليفها، والأنشطة المتنوعة مبلغاً قدره ٤,٢٤٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٦ (أي بما يزيد بنسبة ١٢ في المائة عن مبلغ ٣,٧٨٢ بلايين دولار الوارد في عام ٢٠١٥). ومن أصل هذا المبلغ، ورد ١,٤٨٩ بليون دولار من حكومات البلدان المانحة (بزيادة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥)، و ٩٨١ مليون دولار من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (بزيادة بنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥)، و ١,٧٧٨ بليون دولار من شركاء متعددي الأطراف (بزيادة بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥). ويبين الجدول ١ أدناه تفاصيل ذلك.

الجدول ١

مساهمات الشركاء في التمويل في الموارد الأخرى في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	حكومات البلدان المانحة				حكومات البلدان المستفيدة من البرامج				الشركاء المتعدو الأطراف				
	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	تقاسم التكاليف الاستثنائية	تكاليفها الفرعي	
٢٠١٦	٩٨٢	٤٧٠	٣٧	٤٨٩١	٩٦٤	٤	١٣	٩٨١	٢٤٥١	٤٩٩	٣٤	٧٧٨١	٢٤٨٤
٢٠١٥	٧٧٣	٥٢٢	٤٠	٣٤٤١	٨٨٧	٨	٦	٨٩٣	٩٧٤	٥٢٧	٤٥	٥٤٥١	٧٨٢٣
التغير الطارئ محسوباً الدولار				١٤٥				٨٨				٢٣٣	٤٦٦
التغير محسوباً بالنسبة المئوية				% ١١				% ١٠				% ١٥	% ١٢

خدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة.

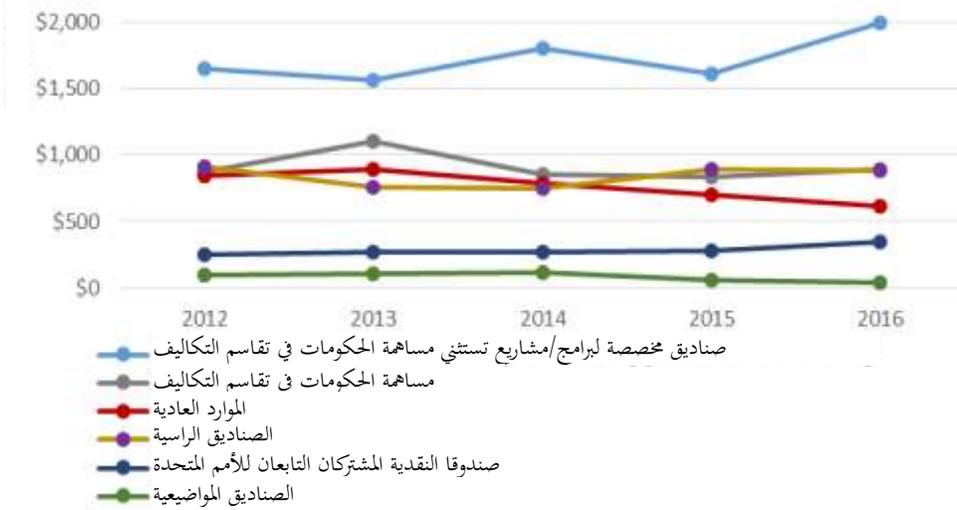
١٥ - رحب المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٦ باستمرار الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا التمويل، بما في ذلك كيفية تسهيل التحول من الموارد الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصاً إلى الموارد العادية أو إلى الموارد الأقل تقييداً/تخصيصاً، وحثّ الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير الموارد العادية والموارد الأخرى التي تتسم بالمرونة، ويمكن التنبؤ بها، والأقل تخصيصاً لأغراض بعينها، والتي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية.

١٦ - وبعد الموارد العادية، توفر المساهمات المتأتية عن طريق الصناديق المواضيعية أو نوافذ التمويل، القدر الأكبر من المرونة، تليها في ذلك الأموال المخصصة للبرامج والمشاريع (بما في ذلك مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف)، وصندوق النقدية المشتركين التابعين للأمم المتحدة، والصناديق الرأسبية. ومن خلال مقارنة مستويات مساهمات قنوات التمويل هذه بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، يتبين أن المساهمات في الموارد العادية والتمويل عن طريق الصناديق المواضيعية آخذان في الانخفاض وأن الصناديق الرأسبية مستقرة، بينما تتزايد المساهمات في الصناديق المخصصة للبرامج أو المشاريع، ومساهمات الحكومات في تقاسم التكاليف، و المساهمات في صندوق النقدية المشتركين التابعين للأمم المتحدة.

الشكل ٣

المساهمات بحسب قنوات التمويل في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

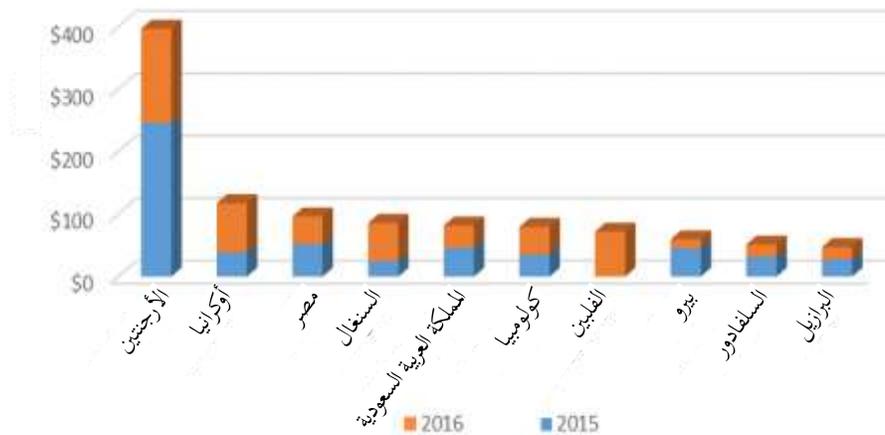


١٧ - سلم المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٦ بأن مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف تشكل آلية تمويل طوعية تعزز الملكية الوطنية إلى جانب كونها تسهم في إنجاز البرامج القطرية. وفي خطة عمل أديس أبابا، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، أكدت الدول الأعضاء الموارد المحلية باعتبارها مصدرا مشروعا للتمويل من أجل التنمية. وفي عام ٢٠١٦، من مجموع مساهمات الحكومات المستفيدة من البرامج القطرية في الموارد الأخرى البالغ ٩٨١ مليون دولار، خصص مبلغ ٨٩٢ مليون دولار لبرامج أو مشاريع في بلدانها (وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة مقارنة بمبلغ ٨٤٠ مليون دولار المسجل في عام ٢٠١٥). ويبين الشكل ٤ أدناه البلدان العشرة الأكثر مساهمة في مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسهمت بنسبة ٥٣ في المائة من مجموع مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، فقد زادت الدول الأعضاء من مناطق أخرى (أوكرانيا والسنگال والفلبين والمملكة العربية السعودية) من مساهماتها في السنوات الأخيرة.

الشكل ٤

البلدان العشرة الأكثر مساهمة في مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

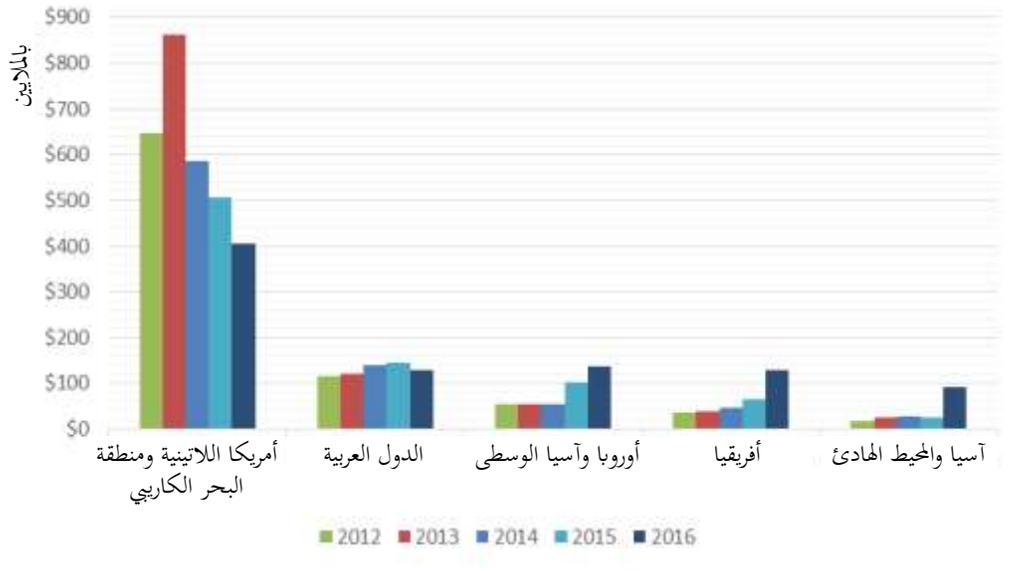


١٨ - يبيّن الشكل ٥ أدناه اتجاهات متزايدة في مساهمة الحكومات في أوروبا وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ في تقاسم التكاليف، وتراجعا في مساهمات الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية فيها. ففي عام ٢٠١٦، انخفضت مساهمات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقاسم التكاليف بنسبة ٢٠ في المائة، لتبلغ ٤٠٤ ملايين دولار (مقابل ٥٠٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٥)؛ وزادت مساهمات أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة ٣٧ في المائة لتبلغ ١٣٨ مليون دولار (مقابل ١٠١ مليون دولار في عام ٢٠١٥)؛ وزادت مساهمات أفريقيا بنسبة ١٠٠ في المائة، لتصل إلى ١٣٠ مليون دولار (مقابل ٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥)؛ وتراجعت مساهمات الدول العربية بنسبة ١١ في المائة، لتصل إلى ١٢٨ مليون دولار (مقابل ١٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥)؛ وزادت مساهمات دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٢٨١ في المائة، لتبلغ ٩٢ مليون دولار (مقابل ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥).

الشكل ٥

مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، بحسب المناطق، في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ثالثاً - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٧

١٩ - كما ورد في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في العديد من قرارات المجلس التنفيذي، تُشجّع الدول الأعضاء على المحافظة على مستويات تبرعاتها للموارد العادية، وعلى زيادة مقدار تلك التبرعات بصورة كبيرة، والمساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٢٠ - وتشير التوقعات الحالية إلى أن مجموع المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٧، رهناً بتأكيدات بعض الدول الأعضاء وتقلبات أسعار الصرف، سيبلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٣ في المائة مقارنةً بمبلغ ٦١٨ مليون دولار الوارد في عام ٢٠١٦.

٢١ - ومن المتوقع أن تستمر التطورات السياسية والاقتصادية العالمية في إعاقة قدرة بعض الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها أو زيادتها أو تقديم التزامات متعددة السنوات. لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع ثبات واستمرار الدعم المقدم من الدول الأعضاء المساهمة الحالية والجديدة، يعترم عكس الاتجاه التنافسي في الموارد العادية.

٢٢ - وإذا تواصل انخفاض الموارد العادية، فلن يكون بوسع البرنامج الإنمائي الحفاظ في الميزانية المتكاملة على أوجه الحماية المقدمة لبنود موجودة حالياً. ويمكن لانخفاض الدعم المقدم لبندٍ فعالية التنمية والإدارة أن يفاقم المخاطر على نطاق البرنامج الإنمائي ككل، بسبب ما يخلفه ذلك من آثار ضارة على قدرته المؤسسية على ضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة.

٢٣ - وفي قراره ١٦/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٦، حث المجلس التنفيذي الدول الأعضاء القادرة على تقديم مساهماتها في الموارد العادية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ وشجّع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تعهدات متعددة السنوات للأعوام المقبلة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت ٣٨ دولة من الدول الأعضاء قد أعلنت عن تعهداتها أو سددت بالفعل مساهماتها لعام ٢٠١٧، كما هو مبين في الجدول ١ من الإضافة الإحصائية.

٢٤ - وفي قراره ٢٣/٩٨، أكّد المجلس التنفيذي أن قابلية التنبؤ بالموارد العادية ستتعزز لو أعلنت الدول الأعضاء عن مواعيدها للسداد؛ وشجّع على السداد المبكر لضمان القيام ببرمجة فعالة ولتجنب القيود على السيولة في الموارد العادية. ومع ذلك، لا يقوم سوى عدد محدود من الدول الأعضاء بتشارك جداول السداد مسبقاً، كما يتمّ استلام ثلث المساهمات في الربع الأخير من السنة.

٢٥ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي، مع التقدير، جهودَ الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها كاملةً وفي وقت مبكر، وأرسلت جداول السداد الخاصة بها، وقدمت تعهدات متعددة السنوات، واستأنفت مساهماتها أو أسهمت في الموارد العادية لأول مرة. وتُشجّع الدول الأعضاء التي لم تبلغ بعد البرنامج الإنمائي بمداولها الزمنية المتوخّاة للسداد على أن تفعل ذلك وعلى أن تلتزم بتلك الجداول. فإمكانية التنبؤ عنصر أساسي يتيح للمنظمة وللبلدان المستفيدة من البرامج التخطيط بصورة استراتيجية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت ٢٥ من الدول الأعضاء قد سددت مساهماتها كاملةً أو بشكل جزئي للوفاء بتعهداتها لعام ٢٠١٧، على النحو المبين في الجدول ٢ من الإضافة الإحصائية.

٢٦ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان البرنامج الإنمائي قد تلقى ٢٨٩ مليون دولار، أو ٤٨ في المائة من المساهمات المتوقعة في الموارد العادية لعام ٢٠١٧، من ٢٧ من أصل ٦٤ جهة شريكة من المتوقع أن تساهم. ويقدر البرنامج الإنمائي زيادة المساهمات المقدّمة من إستونيا؛ والالتزامات المتعددة السنوات، الجديدة أو القائمة، من جانب حكومات أستراليا وأنتيغوا وبربودا وبلجيكا وتركيا والدانمرك وسويسرا وكندا ونيوزيلندا وهولندا؛ وكذلك استئناف المساهمات المقدّمة من مالطا.

٢٧ - وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، تلقى البرنامج الإنمائي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغاً قدره ١,٤١٢ مليون دولار، يشمل المساهمات من الصناديق الرأسيّة ومن صندوق النقدية المشتركين التابعين للأمم المتحدة. وبحلول أواخر عام ٢٠١٨، يتوقع البرنامج الإنمائي الحصول على حوالي بليون دولار من مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

رابعاً - التحوّل من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصاً

٢٨ - في قراره ١٦/٢٠١٥، لاحظ المجلس التنفيذي أهمية تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية.

٢٩ - واستجابةً للطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، قام البرنامج الإنمائي، من خلال المجلس التنفيذي وبغية توفير تمويل كافٍ للتنمية

يكون أكثر قابليةً للتنبؤ وأكثر مرونة، بإنشاء "نوافذ التمويل" التي ترمي إلى تشجيع التحول إلى تمويل أقل تخصيصاً وأكثر تكاملاً ومرونة.

٣٠ - وقد صُممت "نوافذ التمويل" لتعزيز اتباع نهج متكامل وتخصيص الموارد للاحتياجات البالغة الأهمية أو المستجدة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ولمواءمة مبادئ فعالية التنمية والمتمثلة في الملكية والاتساق والنتائج والمساءلة المتبادلة.

٣١ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع المساهمات المقدمة لنوافذ التمويل ٣٧ مليون دولار (١٩ مليون دولار لتغيير المناخ والحد من أخطار الكوارث؛ و١٣ مليون دولار للحكومة من أجل مجتمعات سلمية شاملة للجميع؛ وأربعة ملايين دولار للاستجابات الإنمائية في حالات الطوارئ مخصصة للأزمات والإنعاش؛ ومليون دولار للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، وذلك من الجهات الشريكة الثماني التالية أسماؤها بالترتيب: حكومات ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج وجمهورية كوريا ولكسمبرغ وسويسرا والسويد وسلوفاكيا.

٣٢ - وللعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تعهدت ست دول أعضاء بمبلغ ٣١ مليون دولار. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان البرنامج الإنمائي قد تلقى ما مجموعه ٥,٧ ملايين دولار من لكسمبرغ وجمهورية كوريا.

خامساً - تنويع الشراكات

٣٣ - في قراره ١٦/٢٠١٦ وقرارات سابقة، سلّم المجلس التنفيذي بأنّ عدداً محدوداً من الدول الأعضاء يساهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب من البرنامج الإنمائي مواصلة استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، ودعم الجهات المانحة في زيادة مساهماتها في الموارد العادية، وكذلك التحول نحو التمويل الأقل تقييداً المقدم للموارد الأخرى.

٣٤ - واستجابة لتلك القرارات، ولكفالة توفير قاعدة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وأكثر تنوعاً لتمويل الموارد العادية، أطلق البرنامج الإنمائي حملة 'المائة شريك من أجل التنمية' لبلوغ هدف محدد هو وصول عدد الدول الشريكة المساهمة في الموارد العادية إلى ١٠٠ دولة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٣٥ - وعلى الرغم من أنّ الحملة لم تكتسب الزخم المرجوّ بعد، فالبرنامج الإنمائي يتوقّع أن يتحقّق، من خلال المشاركة المنسّقة مع الشركاء والدعم المقدم منهم، ارتفاع في عدد المساهمين في الموارد العادية من ٥٣ في عام ٢٠١٦ إلى ٦٤ في عام ٢٠١٧؛ ويشرّه أن دولاً أعضاء مثل مالطة استجابت للحملة باستئناف مساهمتها في الموارد العادية، وأنّ الشركاء من القطاع الخاص يقدمون مساهمات أولية في الموارد العادية.

٣٦ - وفي قراره ١٦/٢٠١٥، طلب المجلس التنفيذي من البرنامج الإنمائي الاستجابة للفرص الإنمائية السانحة، على نحو شفاف ومنسق، من أجل توسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية، وعامة الجمهور، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والتحالفات القائمة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي.

٣٧ - وبالنسبة إلى الجهود الجارية الرامية إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة بحيث تتضمن مزيداً من الشركاء الحكوميين ولا تقتصر عليهم، يحرز البرنامج الإنمائي نجاحاتٍ في إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وأقام البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص عدداً من الشراكات القادرة على إحداث تحولات كبيرة، بما في ذلك من خلال المشاركة في إيجاد حلول من أجل تحقيق التنمية المستدامة واتخاذ ترتيبات تعاونية ابتكارية.

٣٨ - ففي نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاق شراكة لمدة خمس سنوات مع "منصة الدرجات الصينية" المعروفة باسم "ofo"، وهي أكبر منصة لتبادل الدرجات في العالم، ومركزها في الصين، بهدف تعزيز الوعي العام بشأن تغير المناخ، ودعم تنظيم المشاريع الخضراء وإجراء البحوث الخضراء في الصين وفي جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يصل عدد المشاركين في المشروع إلى ١٠٠ مليون شخص مع تنفيذ حملة تتضمن إرسال رسائل حول الآثار الضارة لتغير المناخ والسبل الكفيلة بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما سيقوم البرنامج الإنمائي و "منصة الدرجات ofo" برنامجاً مشتركاً للمنح الدراسية يرمي إلى دعم مشاريع البحوث البيئية، وسيقدمان منحاً صغيرة للشركات المبتدئة التي توفر منتجات وتكنولوجيات خضراء. وخلال السنة الأولى من الشراكة، سوف تبرع "منصة الدرجات ofo" بدرجات للشباب في المناطق الريفية بغية تقليص المسافة بين منازلهم ومدارسهم. وللعام ٢٠١٧، يتوقع البرنامج الإنمائي الحصول على هبة للموارد العادية قدرها مليون دولار، كجزء من مساهمة أكبر قدرها ٢,٩ مليون دولار، دعماً لتنفيذ أنشطة ومشاريع ريادية في مجال المناخ.

٣٩ - ويساعد البرنامج الإنمائي على الاستفادة من التمويل المقدم من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالشراكة مع حكومة ملاوي ومؤسسة المعونة في المملكة المتحدة "UK Aid" والبنك الألماني للتنمية (KfW)، ساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء صندوق يُسمى Malawi Innovation Challenge Fund (صندوق التشجيع على الابتكار في ملاوي)، وهو مرفقٌ ممولٌ بمبلغ ١٥ مليون دولار يُقدّم منحاً على أساس تنافسي لتمويل مشاريع ابتكارية مُقترحة من جانب القطاع الخاص من أجل قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية. ومنذ الجولة الأولى من المباريات التنافسية التي نظّمها في عام ٢٠١٤، ساعد الصندوق في زيادة دخل ٣٣ ٣٠٠ أسرة معيشية وخلق ١٩٠ فرصة عمل، من خلال مشاريع في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية.

٤٠ - وتشكّل "الاستثمارات المؤثرة" مجالاً جديداً يمكن من خلاله المساعدة في الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة من أجل التصدي لتحديات التنمية. وفي عام ٢٠١٦، أنشأ البرنامج الإنمائي "صندوق الأثر الاجتماعي" لتعزيز تعبئة رأس المال الخاص وتيسير الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، على نحو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، من أجل تحقيق أولويات وطنية مثل تعزيز الأعمال الحرة لدى الشباب، وتوفير فرص العمل، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والطاقة المتجددة والإسكان الميسور التكلفة. ويقدم الصندوق خدمات استشارية في مجال السياسات إلى الحكومات الوطنية، ويقوم في نفس الوقت ببناء شبكة أكاديمية قوية مع جامعات رائدة على الصعيد العالمي، بغية استكشاف أطر تحليلية جديدة لقياس الأثر الاجتماعي.

٤١ - وفي صربيا، يقوم البرنامج الإنمائي باستكشاف الاستثمارات المؤثرة، باعتماد "طريقة العقود ذات الأثر الاجتماعي". وتهدف هذه الطريقة إلى التصدي لارتفاع معدلات بطالة الشباب في البلد،

بتوليد فرص عمل للشباب، وتحقيق وفورات للحكومة وعائدات اجتماعية ومالية للمستثمرين. ومن خلال طريقة العقود ذات الأثر الاجتماعي، يُستخدَم رأس المال الخاص في تمويل التنمية، وتُحوَّل وُجْهَةٌ نفقات القطاع العام من دفع تكلفة تنفيذ الأنشطة إلى الدفع مقابل الحصول على نتائج.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٧، أقيم البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، شراكةً مع شركة مايكروسوفت بهدف خلق فرص عملٍ للمجتمعات المحلية المتضرّرة من الأزمة السورية. كذلك، يتعاون البرنامج الإنمائي مع شركة IBM في إطار مبادرة "IBM Digital - Nation Africa" (مبادرة IBM-Digital في أفريقيا) التي تتمثل في توفير منصةٍ سحابيةٍ للتعلّم تهدف إلى توفير برامج مجانية لتنمية المهارات لعددٍ قد يصل إلى ٢٥ مليون شاب من الشباب الأفارقة، على مدى خمس سنوات، ممّا يتيح الكفاءة الرقمية ويعزّز الابتكار في أفريقيا. وأقام البرنامج الإنمائي أيضاً شراكةً مع "مؤسسة موبيل للتنمية GSM Mobile for Development Foundation" من أجل تسخير قوة التكنولوجيا المتنقلة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٦، أُطلق البرنامج الإنمائي برنامجاً للتبرعات الفردية ساعد، من خلال إتاحة التبرّع عن طريق الإنترنت، على جمع أكثر من أربعة ملايين دولار من أجل جهود الإغاثة لضحايا الزلزال الذي ضرب إكوادور.

٤٤ - يعمل البرنامج الإنمائي على زيادة تفاعله مع المؤسسات المالية الدولية لتنشيط التعاون وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أعقاب إطلاق خطط عمل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار في عام ٢٠١٦، أُطلقت خطط عمل جديدة في عام ٢٠١٧ مع مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، وتم الاتفاق على بيان مشترك للعمل مع مصرف التنمية الصيني. ولتيسير التعاون التنفيذي على الصعيد القطري، تم وضع اتفاقات مالية جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الكاريبي، ويجري العمل على وضع اتفاقات مماثلة مع المصرف الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي والبنك الألماني للتنمية (KfW).

٤٥ - وفي عام ٢٠١٦، زادت المساهمات الإجمالية في تقاسم التكاليف المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بنسبة ٣٥ في المائة لتصل إلى ٣٦ مليون دولار (في عام ٢٠١٥: ٢٣ مليون دولار)، وهي تمثل مساهمات مباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهود البرمجة التي تضطلع بها المكاتب القطرية. وكان البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية المساهمين الرئيسيين، حيث قدما مساهمات قدرها ٢٤ مليون دولار و ١٢ مليون دولار على التوالي. وفي عام ٢٠١٧، تلقى البرنامج الإنمائي حتى أوائل حزيران/يونيه مبلغاً قدره ١٠٢ مليون دولار من مساهمات متعلقة بتقاسم التكاليف مقدمة من مؤسسات مالية دولية.

٤٦ - وقد تطور تكوين تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مر السنين، ومازال الرصيد الحالي للتمويل مصدر قلق، حيث تُعبأ الموارد الأخرى (التي تمثل ٨٧ في المائة من مجموع التمويل) من قاعدة أصغر للموارد العادية (١٣ في المائة). ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة حصة الموارد العادية للاستفادة من الموارد الأخرى من أجل التنمية المستدامة، ودعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومساعدة البلدان النامية على الحصول على

التمويل والخبرة والتكنولوجيات كي تحرز تقدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال العمل مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٧ - في عام ٢٠١٦، انخفض مجموع المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ليصبح ٥٥,٣ مليون دولار (بما في ذلك مبلغ ٠,٨ مليون دولار ورد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض الدعم البرنامجي)، بعد أن كان ٥٨,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥. بيد أن تنوع الجهات المانحة للصندوق ظل جيداً، حيث بلغ عدد الشركاء في التنمية المساهمين ٣٥ شريكاً في عام ٢٠١٦ (مقابل ٢٩ شريكاً في عام ٢٠١٠).

٤٨ - وشملت المساهمات في عام ٢٠١٦ مبلغاً قدره ١٩,٧ مليون دولار من مؤسسات القطاع الخاص، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يمثل نسبة ٣٦ في المائة من مجموع الموارد و ٤٤ في المائة من الموارد الأخرى. وكانت أكبر الجهات المانحة للصندوق عموماً حسب الترتيب: مؤسسة بيل وميليندا غيتس وصندوق الأمم المتحدة للاستثمار المتعدد الشركاء ومؤسسة ماستركارد والسويد وسويسرا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلجيكا ولوكسمبورغ.

٤٩ - وانخفضت المساهمات في الموارد العادية التي تلقاها الصندوق في عام ٢٠١٦ لتصبح ١٠,٢ ملايين دولار (تشمل مبلغ ٠,٨ ملايين دولار وردت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض الدعم البرنامجي)، بعد أن كان قدرها ١٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، كانت أكبر الجهات المانحة للموارد العادية للصندوق هي حكومات السويد وسويسرا ولكسمبرغ وأستراليا والولايات المتحدة والنرويج والنمسا والصين وليختنشتاين. وقدمت حكومتا تايلند وميانمار الدعم أيضاً إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من خلال المساهمات في الموارد العادية.

٥٠ - وما زالت الموارد العادية هي الأساس الذي يقوم عليه نموذج أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حيث توفر رؤوس الأموال المجازفة اللازمة للابتكار والتأثير، والخبرة التقنية اللازمة للبقاء في طليعة "مرحلة الميل الأخير" من ابتكارات التمويل، وتتيح الحضور القطري القوي اللازم لأن يكون الصندوق شريكاً استراتيجياً للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتضمن مشاركة البلدان مشاركة استراتيجية غير مجزأة.

٥١ - ورغم التحسن في تنوع الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، مازال الصندوق يعتمد على عدد محدود من الجهات المانحة في الحصول على مساهمات في موارده العادية. وظلت المساهمات المقدمة لصالح الموارد العادية أقل من مبلغ ٢٥ مليون دولار المطلوب سنوياً لتوسيع نطاق عمليات الصندوق لتشمل ٤٠ بلداً من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً، على النحو المتوخى في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويعيق العجز المستمر قدرة الصندوق على الابتكار. وقد انخفض حضور الصندوق في البلدان إلى ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٠ بلداً كان يتوقعها الإطار الاستراتيجي، بل يُخشى أن ينخفض هذا العدد إلى أكثر من ذلك.

٥٢ - وظلت الموارد الأخرى عند مبلغ ٤٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦، أي بانخفاض قدره ٣ في المائة عن عام ٢٠١٥. وقد ازدادت الموارد الأخرى باطراد على مدى السنوات العشر الماضية بنسبة ٢٥٠ في المائة (من ١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦)، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة في عام ٢٠١٧.

٥٣ - ويوفر الصندوق عبر ولايته وأدواته الانتاجية نماذج 'الميل الأخير' التمويلية، من خلال الإدماج المالي والاستثمارات المحلية التي تحرر الموارد العامة والخاصة، وبخاصة على المستوى المحلي، للحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المحلية. ويختبر الصندوق النماذج المالية باستخدام المنح، والقروض الميسرة، والزيادة في الائتمانات المحددة الأهداف، وإقامة الشراكات المبتكرة في قطاع الأعمال التجارية وبين القطاعين العام والخاص، ليبين كيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة على نحو استراتيجي أن توجه عملية تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية والإدماج المالي. وتشكل ابتكارات الصندوق، والنُهُج المالية المختلطة، ونماذج 'الميل الأخير' التمويلية أدوات مناسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول، فضلا عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٥٤ - في عام ٢٠١٦، أي السنة الثالثة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بلغت الموارد البرنامجية ١٨٦ مليون دولار، مُؤلت منها نسبة ٢,٨ في المائة تقريبا من صندوق التبرعات الخاص.

٥٥ - وما زالت المساهمات المقدمة من الجهات المانحة عنصرا بالغ الأهمية في تطوير برامج التطوع وتعبئة المتطوعين. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، تمشيا مع استراتيجية ميزانيته، جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات وتنويعها وتوسيع نطاقها، مع التركيز بوجه خاص على صندوق التبرعات الخاص، وتقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية والمتطوعين الممولين تمويلًا كاملاً.

٥٦ - ومن الناحية الإدارية، فإن صندوق التبرعات الخاص لا يعادل الموارد العادية. إلا أن صندوق التبرعات الخاص يتيح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع نُهج متنوعة توسّع نطاق فرص التطوع وتعمّق التكامل البرامجي للتطوع لصالح السلام والتنمية. ورغم تواضع حجم الصندوق، لا يمكن التقليل من أهميته، بالنظر إلى عدم توافر إمكانية حصول برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تمويل لبرامجه من الموارد العادية. وبدءا من المشاريع القائمة على البحوث وحتى المبادرات الرائدة في مجالات من قبيل تطوع الشباب والتنمية المستدامة، يمثل صندوق التبرعات الخاص عنصرا يحفز على الابتكار وحشد موارد خارجية إضافية، وهو بذلك يشكل أساسا لا غنى عنه في تطوير قطاع التطوع.

٥٧ - وزادت المساهمات في صندوق التبرعات الخاص بنسبة ٦ في المائة، من ٣,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٩ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما يعكس التقلبات السابقة في المساهمات السنوية المدفوعة للصندوق. وبالنظر إلى الدور الحاسم للموارد المتأتمية من الصندوق، يسعى برنامج متطوعي الأمم المتحدة باستمرار إلى زيادة التبرعات لتمكينه من مواصلة استكشاف وتوسيع وتعزيز دور العمل التطوعي ومساهماته في التنمية.

٥٨ - ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعزيز علاقاته مع الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التبرعات الخاص في السنوات الماضية، ويسعى إلى كسب تأييد المزيد من الدول الأعضاء.

٥٩ - وانخفضت المساهمات (بما فيها المساهمات متعددة السنوات) التي وردت لمتطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلًا كاملاً، بما في ذلك المساهمات المقدمة لمتطوعي الأمم المتحدة من الشباب وملتطوعي الجامعات الممولين تمويلًا كاملاً، بنسبة ١٥,٢ في المائة، من مبلغ ٧,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٦. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تنويع مصادر تمويله من خلال مختلف المبادرات في إطار الشراكة، ومنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالاستفادة من نجاح منتدى الشراكات لعام ٢٠١٤، نظم البرنامج منتدى ثانياً للشراكات في عام ٢٠١٦ ضم شركاء من بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، مما أدى إلى تنشيط الشراكات القائمة والوساطة في إنشاء شراكات أخرى جديدة.

٦٠ - وفيما يتعلق بالموارد العادية للأنشطة المؤسسية، تلقى برنامج متطوعي الأمم المتحدة التمويل من خلال الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠١٧، بلغ هذا التمويل ٨,٨ ملايين دولار، أي زيادة قدرها ٥ في المائة من ٨,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٦. غير أن الاتجاه السائد خلال السنوات الخمس الماضية يبين انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة في المتوسط سنوياً. وللتخفيف من أثر انخفاض الموارد المتأتية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركز برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعبئة المتطوعين والإدارة المالية الحكيمة. غير أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يلاحظ أنه يحتاج إلى مستوى مستقر ويمكن التنبؤ به من الموارد العادية للاضطلاع بولايتيه وتوفير متطوعين رفيعي المستوى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى.

سابعاً - الاستنتاج

٦١ - يتطلب تحقيق نتائج إنمائية فعالة وجود صلة واضحة تربط بين النتائج الإنمائية والموارد المالية والموارد الأخرى. وقد وافق المجلس التنفيذي في قراره ٤/٢٠١٦ على أن الرؤية والنتائج المتوقعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ متسقة بشكل عام مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة.

٦٢ - وقد أعاد الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية تأكيد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، واستعداده لذلك، وقدم إطاراً دينامياً للتنفيذ قادراً على استيعاب عمليات إعادة التنظيم البرنامجية والمؤسسية استجابة للظروف الخارجية المتغيرة والأولويات القطرية.

٦٣ - وبلغ مجموع المساهمات الواردة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ نسبة قدرها ٧١ في المائة فقط من مبلغ الـ ١٩,٤ بليون دولار المقدر في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41). أما الموارد العادية فلم تحقق سوى ٥٨ في المائة من المستوى المستهدف وقدره ٣,٦ بلايين دولار، إذ ظلت تنخفض بمعدل سنوي قدره ١١ في المائة منذ عام ٢٠١٣. ومن أجل المحافظة على التقدم المحرز وتحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية، لا بد من التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لضمان التركيز الاستراتيجي والمرونة التكتيكية والقدرة على الاستجابة للأزمات واغتنام الفرص.

٦٤ - ومُؤَلِّ البرنامج الإنمائي من مصادر متنوعة - الدول الأعضاء والشركاء المتعددين الأطراف والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة والخيرية، والمؤسسات المالية - وهو ما يزال يُقدَّر جميع أنواع التمويل التي تمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها. غير أن قدرة البرنامج الإنمائي على الأداء على

مستوى عال تتوقف كثيرا على الموارد العادية لأسباب ليس أقلها أن هذه الموارد تشكل ركيزة لما يقدمه من دعم لأشد البلدان فقرا في العالم.

٦٥ - وتتيح الموارد العادية تحقيق نتائج تنطوي على تحولات كبيرة بأكثر قدر من الفعالية، ودعم الفئات الأكثر ضعفا، وتعزيز الإنصاف، والتمكين من الاستجابة الفورية للأزمات، وتعزيز الاتساق والمساءلة والشفافية، وضمان الجودة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي كلها أولويات للدول الأعضاء ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حد سواء. غير أن تناقص الموارد العادية وتركيز الأموال المخصصة يصعب ضمان قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ برامجه بشكل فعال.

٦٦ - ولمعالجة تأثير التخفيضات في الموارد العادية، وُفرت حماية من التخفيضات الكبيرة لبعض البنود في إطار كل من العنصرين البرنامجي والمؤسسي للميزانية المتكاملة، استرشادا بقرارات المجلس التنفيذي. بيد أن حماية بنود الميزانية تلك يعني إجراء تخفيضات كبيرة في المجالات الأخرى، بما في ذلك البرامج الإقليمية والعالمية والأنشطة الإدارية العامة. ويشكل إجراء مزيد من التخفيضات في التمويل المقدم لبندي فعالية التنمية والإدارة مخاطر تنظيمية شديدة بسبب ما تخلفه هذه التخفيضات من آثار ضارة على القدرة المؤسسية فيما يتعلق بضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة.

٦٧ - ويظل عدم وجود التزامات متعددة السنوات من جانب بعض الشركاء مصدر قلق للبرنامج الإنمائي ويؤثر في قدرته على التخطيط المسبق والحفاظ على طابعه العالمي والمتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، يزيد عدم القدرة على التنبؤ أو السداد المبكر من تعرض المنظمة لتقلبات أسعار الصرف، وهو مما يؤثر سلبا على حالة السيولة لديها.

٦٨ - والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركائه على تنويع قاعدة تمويله وعكس اتجاه الانخفاض في الموارد العادية. وبدون دعم كامل من الدول الأعضاء لا يمكن أن ينجح بدء تنفيذ حملة المائة شريك من أجل التنمية، لزيادة مساهمات الشركاء القائمين وعدد المساهمين في الموارد العادية، وإطلاق نوافذ التمويل لتشجيع التحول من الموارد الأكثر تخصيصاً إلى موارد أكثر مرونة.

٦٩ - وقد أدرج البرنامج الإنمائي في مجالات عمله فرصا موضوعية لإقامة شراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والأفراد. وسيواصل تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من التمويل الخاص للتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٠ - وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المجلس التنفيذي، والسعي من أجل الحصول على دعم الدول الأعضاء بهدف كفاءة استدامة مبادئ إمكانية التنبؤ بالمساهمات، والشمول، والتدرج.

٧١ - ويحث البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) زيادة مساهماتها الطوعية أو تقديمها على نحو يتسق مع قدراتها؛ و (ب) المساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها؛ و (ج) تحويل مساهماتها من الموارد الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأقل تخصيصاً؛ و (د) الدعوة في أوساط الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتوقعة للخطة الاستراتيجية، وقيادة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.